الانبعاث الطائفي كاستراتيجية سلطوية
قراءة نظرية في النهايات المفتوحة لتسييس الهوية الطائفية

Sectarian emission As an Authoritarianism strategy
A theoretical reading of the open ends of politicizing sectarian identity

شنين محمد المهدي *
مخبر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)
chenine.mohammed@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 2020/02/10 * تاريخ القبول: 2020/03/17 * تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

إن وجود الطوائف حتمية إنسانية وتنوع بشري لا يخل منه مجتمع. لكن العبث بهذه المكونات عبر تسييس الهويات الطائفية ،يحولها إلى مصدر للصراع والتقسيم الاجتماعي ،عبر استدعاء السرديات التحشيدية ،وبث خطاب الكراهية ضد الآخر. وهو ما ينتج عنه معضلة أمنية تهدد الأمن المجتمعي ،وتنذر تفكك الدولة.يتعمد السياسيون توظيف الهويات الطائفية في الصراع السياسي – داخل أو بين الدول- لكن هذه المخاطرة بالانتماءات يصعب التحكم بمآلاتها ،التي تولد أزمات لا متناهية ليس من اليسير التغلب علي تداعياتها . بناء عليه تسعى هذه الورقة عبر دراسة نظرية وصفية - تحليلية البحث في مكنون الظاهرة الطائفية ،عبر استكناه مفهومها ،ومحاولة فهم آليات عملها ،كما تسلط الضوء على طرائق توظيف الهوية الطائفية في الصراع السياسي ،وما لهذه الإستراتيجية من أخطار.

الكلمات المفتاحية: الطائفية، الأمن المجتمعي، الانتماءات الفرعية ، تسييس الهوية.

Abstract:

The existence of sects is an inevitable human and human diversity. But tampering with these components by politicizing sectarian identities turns them into a source of conflict and social division, and spreading hate speech against the other .Which results in a security dilemma threaten community security, and the disintegration of the state .Politicians deliberately employ sectarian identities in political conflict inside or between countries , But this risk of affiliation is difficult to control her destiny ,Because it creates endless crises, it is not easy to overcome its repercussions .Accordingly, this paper seeks through a descriptive - analytical theory study to examine the essence of sectarian phenomenon , And trying to understand the mechanisms of its work, as it highlights the methods of employing sectarian identity in the political conflict, and the dangers of this strategy.

Keywords: *Sectarianism, societal security, sub-affiliation, politicization of identity*..

* المؤلف المرسل

مقدمة:

التذرر حتمية بشرية ،تعكس فسيفساء الاجتماع الإنساني المتأثر بإدراكه للسياق المحيط به. إن الوعي بواقع الاختلاف ،وتفهم خصوصياته يحوله لتنوع يثري المجتمع .لكن هذا التنوع قد يتحول إلى انقسام هوياتي يتفاقم ليصبح عبئا أمنيا ممتدا .تعتبر الهوية الطائفية من أشد الانتماءات الهوياتية حساسية ،باعتبارها كينونة تتولد من انشقاق عن كتلة أكبر، لتشكل هوية جديدة .هذه الطبيعة الانفصالية للظاهرة الطائفية جعلتها تجر مخاطر مركبة تهدد السلم الأهلي، وتسمح بتسييسها داخليا ودوليا ،في السياق المأزوم الذي يغلب عليه التخاوف والرغبة في إقصاء الآخر.

تساهم عوامل عديدة في إنتاج الطائفية وديناميـاتها الانقسامية ،وفهم هذه الدوافع يعزز القدرة على تحييدها والسعي للحد من مخاطرها ،خاصة وأنها ظاهرة ذات روافد متعددة ،تستدعي التاريخ ،وتوظف السرديات الدينية ،وتتأثر بالخبرة المجتمعية ،وتأسر المستقبل .بناء عليه يهدف البحث لتقديم قراءة معرفية نظرية للطائفية تقدم للقارئ فهما أوليا للظاهرة ،تمكنه من عمل إسقاطات معرفية على الواقع ،وتساعده في فهم بعض جوانب النزاعات الهوياتية .كما تلفت الانتباه لصعوبة التحكم في تداعيات الظاهرة ،وهذا عبر البحث في **الإمكانات الانقسامية للمسألة الطائفية ؟ وكيف تسيس الهوية الطائفية في التنافس على الموارد المادية والرمزية في إطار الصراع السياسي داخل الدول أو بين الاستراتيجيات الدولية المتضاربة ؟**

1. الطائفية : بحث في المعاني الدلالية للمفهوم:

التأصيل المفاهيمي للظواهر هو الخطوة الأولى لاستكناهها ،وكشف حمولتها الدلالية، وحدودها المعرفية، وتشابكاتها الإنسانية، من أجل فهم أكبر لمتغيراتها ونواظم عملها، والأهم تداعياتها. وهو ما يسعى له هذا العنصر من خلال العمل على تقديم فهم للمعاني الدلالية للمصطلح ، والإحالات المتنوعة للمفهوم محل البحث .الطبيعة المركبة لظاهرة الطائفية ، بصفتها ذات مشارب متعددة ، انعكست على المفهوم ،بحيث يحمل دلالات متشابكة مع الحقول المعرفية التي تتجاذب دراسة الظاهرة الطائفية .

1.1. الجذر اللغوي للمفهوم :

مفهوم الطائفية مشتق من جذر متحرك فهو مأخوذ من طاف يطوف طوافا فهو طائف، فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل ،دون أن ينفصل عنه ، بل يتحرك في إطاره ، وربما لصالحه، ومثال ذلك قوله تعالى " **فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون** " التوبة 122 (العلواني ،2004،ص61) .

قال مجاهد الطائفة الرجل إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه ، وروي عنه أنه قال أقله رجل، وقال عطاء أقله رجلان، يقال طائفة من الناس، وطائفة من الليل، وفي الحديث " **لا تزال طائفة من أمتي على الحق** "، وسئل إسحاق بن راهويه عنه فقال : الطائفة دون الألف، وفي حديث عمران بن حصين وغلامه الآبق: لأقطعن منه طائفا أي بعض أطرافه (الديني ،2011،ص10).

مصطلح *SECTA* اللاتيني المشتق من *SEQUI* يحيل على معنى التبعية، ومنه اشتق المصطلح الفرنسي *SECTARISME* والانجليزي *SECTARIANISM*، وأخذ المصطلح دلالات سلبية، إذ أن كلا المصطلحين لهما معنى سلبي تحقيري للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة المعاصرة (بن مبارك ،2016، ص47).يلاحظ أن المادة المعجمية طوف تكشف عن استعمال عام يتمحور حول ثلاثة معاني رئيسية مرتبطة بالدلالات الاصطلاحية لمفهوم الطائفية (الحامدي،2016 ،ص87):

الحركة الدائرية : انعكس المعنى الدلالي من المستوى المادي إلى المعنى المجرد لمفهومي الطائفة والطائفية ،إذ تقابل الحركة الدائرية بفعل التضامن والتنافر والالتحام، كما تحيل إلى معاني الانغلاق على ما هو داخل الدائرة،

وتمايزا عن ما يقع خارجها، فهي إبعاد في اتجاه الخارج، والتحام وتجاذب في اتجاه الداخل ،والقطب الذي تتم عليه حركة الالتفاف، والطواف قد يكون فكرة دينية أو عرق .

1- جماعة من الناس: وتعني جماعة أو فرقة منهم، قال تعالى : **"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما"** (الحجرات 09) ، يقول سبحانه : **" وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين "** (النور 02) .

2- القطعة من الشيء كقولك قطعة من الليل ، و في حديث عمران بن حصين و غلامه الآبق " لأقطعن منه طائفا " أي بعضا من أطرافه

يحمل الجذر اللغوي لمفهوم الطائفية دلالات عدة، فهو الجزء من الكل المنفصل عنه والمتصل به ، كما يحمل معاني الإحاطة والطواف ،فهو يحيل إلى التمايز، و يشير أيضا إلى معاني الانتماء والتبعية . وقد ورد المفهوم في النص القرآني دون حمل دلالات معيارية ،بل نص على جماعة متمايزة ، تشترك في أمر يميزها عن الآخرين .

2.1. الدلالات المعرفية للمفهوم:

كما أشرنا سابقا فقد انعكس الطابع الفسيفسائي للظاهر الطائفية على المحاولات التعريفية التي قاربت المفهوم، إذ نجد كل مفهوم يعكس جانبا من جوانبها النفسية أو الاجتماعية أو التربوية أو السياسية ..إلخ. وعليه من الجيد عرض الاتجاهات المختلفة في تناول المفهوم ،لأن هذا جزء في توضيح الصورة الكاملة للظاهرة محل البحث بتناولاتها المتضاربة . وهو ما يدلل على تشعباتها كظاهرة شديدة التعقيد .

الطائفية بنية شعورية اعتقاديه لدى جماعة من المنتمين إلى ملة ما، المعتنقين إلى تعاليمها ،ممن يتحدر لهم اعتقاد، أو يتكون بكيانية اعتقاديه خاصة، ومتميزة عن الجماعات الأخرى التي تشاركها الانتماء الديني ،وهي بهذا المعنى تمثل انشقاقا ثقافيا عقائديا داخل إطار الجماعة الدينية الكبرى، غالبا ما تبرره أنها الجماعة الأشد تمثيلا، التمثيل الأمين للدين الذي تعتنقه (بلقيز، 2013،ص09). فهي اتجاه أو ميل عند أبناء المذهب الواحد، لاجتهادات فقهية، تشكلت في إطار مذهبي مستقل، يختلف في بعض تفسيراته عن الأطر المذهبية الأخرى، يتكون هذا الاتجاه من شحنات قوية، ترتبط بوجود الإنسان ، وموقفه من الحياة والموت، وعلاقته بعائلته وبالآخرين، يتخذ هذا الميل درجات من حالة العزلة والنفور من الآخر، تتصاعد أحيانا وفقا للظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية ،إلى حد الكراهية والاحتراب (الحسيني ،2017،ص34).ينطلق هذا التعريف من أن الطائفية حالة ذهنية قائمة على الانتماء لجماعة متخيلة، تصوغ تصورات الفرد المنضوي تحتها، وتضبط علاقاته بالآخرين، فهي حيز نفسي وثقافي ،يتطور ليصبح ممارسة سلوكية تجسد الفكرة الطائفية .

تذهب الكثير من هذه التعريفات إلى اعتبار الطائفية نوعا من التجمع الذي ينخرط أفراده في علاقات يكون في أساسها تفرع ديني أو مقدس، والطائفية بهذا المعنى تعتبر شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي، الذي ينشأ ويتطور في سياق الصراع بين الجماعات الدينية، وما يتولد عن هذا الصراع من ممارسات خصامية أو عدائية أو تناحرية تنطوي على درجات متفاوتة من الظلم و الاضطهاد و التعسف (سويلم،2007،ص107). بنظر هذا التعريف للطائفية باعتبارها بناء اجتماعي محوره أدلوجة تلتف حولها العلاقات الاجتماعية، لتكون كتلة متمايزة لها مصالحها التي تتنافس حولها داخل النظام الاجتماعي مع الجماعات المقابلة .فهي من هذا المنطلق الفكرة المؤسسة لتنظيم اجتماعي .

الطائفة نظام سياسي واجتماعي يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية ،التي تشق وحدته و تماسكه ،ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفة بحياة الفرد الشخصية ،وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية ،والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في آن معا، ومثل هذا النظام الطائفي يحرم الفرد من حقه في المساواة ،ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي

(https://cutt.us/Mgz2m) تصبح الطائفية في هذا السياق إفرازا لبيئة التنافس حول حيز النفوذ بين الدولة والطائفة ،هذه الأخيرة التي تعتمد الحشد الطائفي لحماية كتلتها الداخلية وتجييش رعاياها ،وعليه تصبح الطائفة كتلة سياسية موازية للدولة، وتصبح الطائفية علاقة تلاحم ، تقابل المواطنة كفكرة مؤسسة للدولة .

2. لماذا تظهر الطائفية ؟ .. رصد لمسار تبلور الهوية الطائفية:

يقول صموئيل هنتينغتون في كتابه صدام الحضارات **" إن جميع الذين يبحثون عن هوية وعن وحدة إثنية يحتاجون إلى أعداء "**

الطائفية واقع اجتماعي تراكمي، فهي ليست وليدة الواقع المعيش فقط، بقدر ما ساهمت فيه تفاعلات الحاضر والتاريخ ،وتداخلات المصالح بين النظم الاجتماعية. يهدف هذا العنصر لاستقراء مسارات تبلور الطائفية، باعتبارها هوية فرعية، عبر البحث في الديناميات الدافعة نحو تشكله، والسياقات التي تساعد على تكونها كظاهرة متعددة الأبعاد.

الطائفية باعتبارها ممارسة سلوكية تتكئ على كيانية الطائفة ،التي تتشكل بفعل الافتراق عن الجماعة الكبرى بفعل الاختلافات اللاهوتية أو السياسية ، لتكون فرقة متمايزة .يمر التشكل العقدي المؤسس لمفهوم الفرقة عبر أربعة مراحل حسب الباحث المنصف عبد الجليل (عبد الجليل ،2016 ،ص28):

1- المرجع: و ما يمثله من سردية اعتقاديه أو تأويل للنص المقدس .
2- التشريعات :والأحكام الفقهية الناظمة للفرقة و منحاها التعبدي .
3- التنظيم : وهو المنحى الذي تتخذه الفرقة لترويج عقيدتها، وقد يكون التنظيم سريا في بدايته ، ثم يتخذ صبغة علنية .
4- الاجتماع : ويقصد به انفصال أهل الفرقة عن بقية الجماعة، انفصالا يمليه الوضع الاجتماعي، لتؤسس عقيدة مستقلة تتموقع بها بين العقائد

هذا المسار هو بداية تشكل الفرقة المخالفة للسائد ، والمنكفئة حول سردياتها ، والتي ستتحول بفعل الاعتصاب والانغلاق إلى كتلة اجتماعية مستقلة ولها حيزها الاجتماعي والثقافي المقابل للآخر، باعتبارها هوية مستقلة .يقسم مانويل كاستلز Manuel Castells الهويات من حيث النشأة إلى ثلاثة (البياري ،2011،ص 21):

1- الهوية المشرعنة : وهي التي تنتجها المؤسسات الاجتماعية المهيمنة، من أجل إدامة هيمنتها، ولا تخلو تلك الأنساق مما يعرف بنقاط التصادم، والتي ترتبط بالسلطة / القوة، وتحول الهوية لأيديولوجيا، وهي بذرة النوع الثاني من الهوية.
2- الهوية المقاومة : وهي الهوية المقابلة والمقاومة لمنطق الهيمنة الهوياتية، من خلال استنطاق الهوية حسب تعبير فرانس فانون، فهي ردة فعل معاكسة ورافضة لعملية فرض هوية .
3- الهوية المصممة: وهي نوع يقدمه الفاعلون وأصحاب الأفكار في المجتمع ، بوضع تصور يفضي إلى هوية مبنية على الكثير من تفاصيل البنية الثقافية ، فهي نتاج جهد فكري و فلسفي ، يقدم الهوية بقوة المنطق .

يلاحظ على تقسيم كاستلز أنه ركز على السياق الذي تتفاعل معه الهوية ،وهذا السياق حسبه هو المتحكم في المآلات التي يأخذها شكل الهوية . والحقيقة أن التاريخ يدعم هذا الطرح إذ أن أغلب الكينات الطائفية كانت وليدة سياق سياسي مضطرب ، خلف انقسامات اجتماعية مزمنة . فظهور النزعة الانشقاقية يحتاج إلى عوامل مساعدة لعل من أبرزها (https://cutt.us/mVVbk) :

- انعدام العدالة : إذ غالبا ما يكون التنازع الطائفي مدفوعا بمشاعر السخط على انعدام العدالة ، بما يمليه من أرضية للشقاق الداخلي .

- إدراك الأفراد للسياق المحيط بهم، بأنه ثمرة لبنية النظام الاجتماعي أو السياسي المهيمن، وليس ظرفا عارضا، بما يستلزم فعلا سياسيا مضادا للتنظيم الاجتماعي أو السياسي الراهن .
- توافر أرضية ثقافية تتقبل الانشقاق وتعتبره خيارا مشروعا في حال انعدام وسائل أخرى أقل كلفة، فالمجتمعات التي تملك ثقافة عقلانية أكثر استعدادا لتقبل الانشقاق، بخلاف تلك التي تسودها مبررات ما وراء طبيعية لتفسير الظروف المختلفة، وهي أميل للمحافظة على الوضع السائد .
- توافر الأمل بإمكانية معالجة الظرف عن طريق الانشقاق، وهو ما يوسع المساحة الاجتماعية للانشقاق .

الجماعات المتمايزة ، ولا سيما تلك التي تنشأ في سياق هروبي (خوفا من القمع مثلا) ، تطور خطابا داخليا يمارس وظيفة حمائية ، فهو يعظم من القيمة المعنوية للداخل ، ويبالغ في تحقير القيمة المعنوية لكل ما هو خارج النظام(السيف ،2007،ص05). يصبح الخطاب مسألة مركزية في تشكيل الهوية عبر صوغ الإدراك العام ،وهو ما أكدته النظرية البنائية ، إذ يعمل الإدراك على تشكيل الأفكار التي تنعكس على سلوكيات الأفراد ، ومن ثم يؤسر الأفراد داخل هذا الفعل الخطابي الذي يتحول لمنظمة أخلاقية .وكلما زادت حدة التهديدات والاستقطابات التي تواجه بها الكتلة الطائفية ، كلما دفعها هذا السياق للانكفاء والانغلاق .

ينبني الخطاب الطائفي على دعامتين : أولاهما تتعلق بداخل الجماعة، وتتمثل في قدرة هذا الخطاب على التعبئة والحشد، وتوفير المشروعية، والثانية تتعلق بخارجها وقدرته على ترسيم الحدود الجغرافية أو الاجتماعية لموضوع المشكلة، فهو من هذه الناحية يسهم في إقامة دائرة مصالح جديدة ،لها أعداء وأصدقاء محددون ومحتملون (السيف ،ص08).تظهر هذه التضامنات المحلية أو الأقلية في أوقات الأزمة الاجتماعية بالدرجة الأولى ، حيث يصبح الصراع على السلطة صراعا من أجل البقاء ، بينما تبقى التمايزات بين الجماعات خافتة لا تحمل أي شحنة سياسية خطيرة في الظروف الطبيعية ، وفي أوقات الازدهار(غليون،2012،ص34). لذلك تشيع العنصرية والارتداد للهويات الفرعية في أوقات الشح الاقتصادي والتنافس الشديد حول الموارد ،كما تزدهر في الصراع حول الموارد الرمزية والمصالح السياسية .

تبدأ الطوائف في الظهور عندما يقوم الدين الأساسي بمعالجة قضايا و مشكلات، فتظهر الطوائف لتعبر عن رفضها لتلك التصورات، ذلك الرفض الذي قد يأخذ شكلا عنيفا حين تنشأ الطوائف كيانات عسكرية لتعبر عن رفضها حركيا ،أو تتقوقع على نفسها وتنسحب من المواجهة (https://cutt.us/fUOSg).فالجماهير لا تعرف إلا العواطف الحدية و المتطرفة، فالتعاطف مع شيء ما يتحول لديها فورا إلى عبادة، والنفور يتحول إلى حقد . إن التعصب وعدم التسامح يشكلان المرافق الطبيعي للعاطفة الدينية ،و هما موجودان حتما لدى أولئك الذين يعتقدون بأنهم يملكون سر السعادة الأرضية الأبدية ، وهاتان الخاصيتان موجودتان لدى كل البشر المنخرطين في جماعة ما (لوبون،1991،ص ص 92،91).إن هذا السياق السائل هو الذي تتجلى فيه الممارسة الطائفية كسلوك أو سياسية ، وقد تنتقل من الأفكار لتأخذ أشكالا عنيفة قد تصل للتصفية الجماعية ،كما أن هذه البيئة بيئة عدائية للمحاجات العقلية بقدر ما تزدهر فيها خطابات التطرف والعصبية والغايات الصفرية.

يرى دانييل ليرنر أن المجتمعات التقليدية عموما، تعاني صعوبة في التكيف مع التغيرات الثقافية والاجتماعية، وأن هذا العجز يرجع في جوهره إلى عامل ثقافي خلاصته انعدام التعدد والتنوع ،والميل الشديد إلى التشابه والتوحد، وهو ما يتبلور في صورة ذوبان كامل للهوية الفردية، وهيمنة تامة للهوية الجمعية ،عملية التوحد هذه تدفع إلى ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية ارتباطا يميل إلى تقديسها، واعتبارها إطارا وحيدا للحق و الاستقامة، واعتبار الأنساق الأخرى أدنى مرتبة عند المقارنة (السيف ،ص05).تحافظ المجتمعات التقليدية على ارثها الانقسامي، إذ تزدهر فيها الصدوع المجتمعي التي تشطر دوائر الانتماء الطائفية والقبلية والجهوية

والمناطقية..الخ ، لذلك فمثل هذه البيئة لها استعدادات تفككية، نظرا لأن الهويات الفرعية دائما حاضرة ، ولها سطوة على الأفراد ن وهي تزاحم الدولة على الولاء.

تشبث جماعة ما في التاريخ بروابط الأهلية العصبوية ،أو ما يسمى في الأنثروبولوجيا الحديثة علاقات القرابة، يؤدي إلى ارتخاء خيوط نسيجها السياسي الجامع ،و تضاءل مكانة الدولة في حياتها الجمعية (بلقيز،ص13).هناك صعوبات كبيرة تقف في وجه تشكيل عقيدة إيمانية عامة ،و إذا ما تشكلت و رسخت نهائيا ، فإنه يصبح من المستحيل الإطاحة بها لمدة طويلة ،و مهما يكن بطلانها الفلسفي فإنها تفرض نفسها على أكبر الشخصيات و أذكاها ،و السعي نحو ترسيخ أفكار هذه الكيانات لدى الجماهير التابعة لها يتم عبر أساليب ثلاثة هي: التأكيد والتكرار والعدوى، لا ريب في أن تأثيرها بطيئ ولكنه دائم (لوبون،ص147).

بالرغم من تحول الطائفية إلى إستراتيجية رئيسية عند بعض القوى الاجتماعية للدفاع عن مصالح و امتيازات ومكاسب استثنائية ، ليست ظاهرة مستقلة، ولا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية ، لذلك فلا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه (https://cutt.us/LJ82B).تسود العصبيات المحلية الطائفية في المجتمع الحديث، كلما فقد وحدته السياسية أو الإجماع السياسي الذي يشكل قاعدة قيام سلطة شرعية ومستقرة وثابتة ،وفي هذا الإطار تندفع الأغلبية الدينية إلى التصرف تصرف الأقلية (غليون،1990،ص177).خاصة إذا كانت هذه الأغلبية مستهدفة ،أو إذا كانت محكومة من أقلية متنفذة بارتباطات كولنيالية ،وبهذا تتحول الأغلبية من وعاء اجتماعي جامع وصاهر للمكونات ،إلى طائفة تسعى للانغلاق بفعل تمكن الأقلاوية على إدراكها الجمعي .

بفعل الاعتصاب تتحول الطائفة إلى كيان مغلق، وتعيد إنتاج ثقافتها وعقائدها وأساطيرها داخل ذلك الكيان المغلق، الأمر الذي يترتب عنه انغلاق وانسداد، وتحجر في عقلها الجمعي، في رؤيتها إلى ذاتها و إلى العالم من حولها، وهذا من جملة أسباب نزوعها الانكماشي في المحيط المجتمعي والسياسي الجامع، وميلها إلى التصرف كأقلية مهددة من الآخرين (بلقيز،ص10).تقوم الطائفية بوظيفتين الأولى إنتاج القيادة الاجتماعية للجماعة الطائفية، وللمجتمع المكون منها، والمسير لمصالحها وشؤونها، والثانية: تحقيق مهام السلطة السياسية في خلق شبكات وطرق التبادل المادي والمعنوي داخل المجتمع الكلي ،ورعايتها وكفالة نظم استمرارها، بما في ذلك نظام التسليم بميزان القوى (غليون،ص42).

كما وتوظف الطائفة بصفتها حزبا سياسيا ،تعاد فيه صياغة الهوية للتشديد على المركب الطائفي فيها ،ومن ثم إعادة هندسة علاقات الطائفة مع الآخرين، لتتضمن طموحات وتصورات ذات أبعاد سيادية، ونوعا من العلاقات والتحالفات الدولية الخاصة بها(بدارين،2014،ص05).ويظهر هذا الشكل عند التراجع الحاد لمكانة الدولة بين المواطنين ولنفوذها على الأرض ، بحيث تتكئ على الهويات الفرعية مثل الطائفية ، كما تعبر هذه الحالة عن إفلاس أو بدائية الحياة السياسية التي تغيب فيها أي تجمعات للتمثيل السياسي ، لتصبح الطائفة حزبا والطائفية نشاط .

يقدم مهدي عامل تفسيرا طبقيا لتشكل الطائفية عبر مقاربة أفقية ،إذ يرى أن الطائفية علاقة سياسية بين الطبقة البرجوازية والطبقات الاجتماعية الشعبية ،التي يقع عليها الاستتباع الأيديولوجي، وتعريفه للطائفية باعتبارها أثرا سياسيا تولدها عملية الإخضاع الإيديولوجي، وما يرافقها من تزوير وتضليل وعي الطبقات الشعبية(عامل،2003،ص ص22،23). حيث تسمح الطائفية للبرجوازية بالتحكم في الصراع الطبقي ،وبإبقاء الطبقات الكادحة أسيرة علاقة تبعية طبقية ،هي بالتحديد علاقة تمثيل طائفي ترتبط به الطبقيات هذه بممثليها الطائفيين من البرجوازية ربطا تبعيا، بما يؤمن لها ديمومة السيطرة الطبقية(عامل،ص356).بقدر ما يشير مهدي عامل في تفسيره الطبقي للظاهرة الطائفية للحالة اللبنانية، بقدر ما يعطي قراءة واقعية للظاهرة، إذ يترافق مع

الطوائف والممارسة الطائفية وجود وسطاء يمثلون الطوائف ويتوارثونها سلاليا باسم الدين أو العرف، ومثل هذه الطبقات تستفيد ماديا ورمزيا من حالة الصدع المجتمعي التي تعرفها المجتمعات .

من المهم ملاحظة كون الطائفية مولدة لمجموعة من العصبيات الصغيرة والضيقة ، التي تصل إلى انقسام الجماعة الطائفية على نفسها في سياق التنافس على زعامة الطائفة عبر محاولة احتكار الحقيقة الإيمانية أو عبر المزايدة في حب الطائفة و الدفاع عنها ، وفي الإخلاص للهوية الطائفية أو العداء للطائفة الأخرى رغبة في التجييش و كسب مزيد من الشعبية في المنافسة القائمة داخل الطائفة . (الإبراهيم،2014،ص53)

بناء على ما سبق فتشكل الظاهرة الطائفية هو صيرورة تراكمية تبدأ بانفصال كتلة اجتماعية ، لتنكفئ على ذاتها ومعتقداتها ، ولتكون شبكة مصالح خاصة بها تنافس عليها في البناء الاجتماعي ، وفي علاقتها بالدولة ، نولد هذه الظاهرة بناءات فرعية ،وطبقات مستفيدة من حالة الاستقطاب المجتمعي .

3. الأمن المجتمعي والانبعاث الطائفي ..مساءلة نظرية

ساهمت اجتهادات مدرسة كوبنهاجن في تقديم فهم أشمل للأمن من خلال موضوع الأمن المجتمعي، الذي يركز على مسألة الهوية في فهم الصراعات . ولعل من ركائز هذا الفهم ما تقدمه المعضلة الأمنية المجتمعية عر إسقاطاتها على الواقع من تقديم تفسيرات لفهم التفاعلات الاجتماعية بين الجماعات الإنسانية ،خاصة في مسائل الهوية .وعليه يسعى هذا العنصر لإسقاط مهددات الأمن المجتمعي على تفاعلات الاستقطاب الطائفي .

ظهرت مقاربة الأمن المجتمعي مع اجتهادات باري بوزان و مدرسة كوبنهاجن ، تسعى المقاربة للبحث في مهددات الأمن المجتمعي خاصة متغير الهوية باعتبارها متغيرات مرجعية لأمن الدول ،على أساس أن الأخيرة ما هي إلا تجمع لمجتمعات ، يمكن أن تتشظى إذ شعرت مكوناتها بتهديد هويتها، ما قد يدخلها في معضلة أمنية مجتمعية، .تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية، إحدى أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي، حيث ينشأ هذا المأزق الأمني عندما تؤدي جهود الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي - من خلال تعزيز هويتها - إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى ،ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي، وهكذا تتم الحلقة المفرغة بين الجماعات، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن لإنقاصه في النهاية (بوسكين،2015،ص83).تدخل الجماعات في حالة استقطاب ، وتدخل الطوائف في عملية حشد وتجييش لرعاياها ضد الآخر الذي يسعى للتمدد على حساب هوية الجماعة الطائفية ،مما يجعل كيانيتها محل شك .

يعرف كارستن فيلاند مفهوم تسييس الإثنية بأنه : يقوم على التقاط سمة مميزة أصلية أو فرعية من السمات التي تملكها جماعة من البشر ، بهدف جعلها وسيلة تضاد رئيسية مع آخرين يعيشون في المجال الجغرافي ذاته ، وتكمن مهمتها في التعبئة السياسية ، وتحديد الحد الفاصل بين الـ " نحن" و الـ"هم" بكل ما تحمله هذه العلاقة من تنافر بين الطرفين ، وما تفرز من سياسات تعاركية لا تشاركية، وخلق هذه العصبية يتطلب إعادة برمجة الذاكرة الجماعية للناس، لأنه يستحيل لسمة منفردة مواجهة الآخرين من دون إضافة مؤثرات خارجية جديدة تستطيع تسييس تلك الهوية الدينية ، وبواسطتها يمكن أن تصنع خطابا أيديولوجيا سياسيا(الإبراهيم،ص ص36،37).وهذه بالضبط وظيفة الطائفية كممارسة، عندما يتم تطويعها لأغراض رسم حيز اجتماعي بين الكتل البشرية ،أو للحشد المواجهة، في هذه الحالة يدخل أمن المجتمع وسلمه الأهلي ومن وراءه أمن الدولة في مأزق .

يعتبر الأمن المجتمعي Societal Security من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الطرح التقليدي، الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة ،إلى اعتباره كيانا قائما بذاته، وموضوع مرجعي للأمن، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة، في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة، يرى باري بوزان Barry Buzan أن المأزق

الأمني يدور حول (الهوية-Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي The Societal Security Dilemma)(بوسكين،ص58).

تتشكل حالة اللا أمن المجتمعي عندما تكون هذه السمات (الهوية، منظومة القيم، اللغة، الثقافة) مهددة، أو متصورة على هذا النحو، وانطلاقا من هذا الإدراك حسب مدرسة كوبنهاجن سيصبح كل تغيير يمس هوية الجماعة مشكلة أمن مجتمعي(منيغر،2014،ص19).تعريف الجماعة على أسس دينية ينسحب على شكل الدولة المتخيلة، وتختار بصفتها عنصر تمايز عن الجماعات الأخرى، واكتشاف العناصر الأساسية لهذه الإثنية وجعلها عناصر تعبئة سياسية ضد الآخر ، وهذه العناصر لا تفلح في مهمتها وتحقق نتائجها من دون عبث السياسيين المحترفين بمحتوياتها من أجل إحداث نتائج حاسمة في إعادة التركيب الانتقائي لعناصر الهوية الدينية، عبر إعادة قراءة التاريخ قراءة مختزلة واستحضار صراعاته وإسقاطها على الواقع وتكوين الأساطير حولها (الإبراهيم،ص39).

التوسّع في تعريف المخاطر أو التهديدات الأمنية، قاد إلى بُعد جديد في توظيف مسألة الأمن لخدمة أغراض سياسية بحتة، بحيث أصبحت المعضلة الأمنية أداة في يد كيانات سياسية، تسعى من خلالها إلى إزاحة خصومها المفترَضين عبر تصويرهم كمهددات وجودية للأمن الفردي والمجتمعي، أو حتى الأمن القومي لدولة ما أو أمة(https://cutt.us/UHj9k)، بالنسبة لبوزان Buzan فإن إضفاء الطابع الأمني Securitization على مجال معين من السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي والمعنوي) لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة، أو الدولة ،أو الهوية (زقاغ،2011،ص108) .

يرى كل من باري بوزان وأولي ويفر ، أن عملية وصم أي جماعة أو تيار أو دين أو فكرة بأنها تهديد أمني، عملية لا تتطلب الموضوعية ولا يُشترط لها أن تقدم حججًا منطقية. إذ إن الخوف والقلق، هما من سيحرّكان الجمهور وليس الحجة والمنطق، يضيف بوزان و أولي ويفر، أنّ عملية الأمننة هي مسألة خَطابية أو كلامية (act Speech) بمعنى أن الجهة التي تريد شيطنة فكرة أو تيار ما، وتصويره على أنه تهديد، لا تحتاج لأن تمارس أي تحركات أمنية، بل تحتاج فقط لأداء دور خَطابي وإعلامي مقنع للجمهور،لا أكثر(https://cutt.us/UHj9k) .

يظهر تهديد الأمن الاجتماعي حينما يشعر المجتمع أن هويته أصبحت في خطر، وتتراوح خطورة التهديد من القمع لحرية التعبير، وتحريم استعمال اللغة، الأسماء، اللباس، غلق المدارس، وأماكن العبادة، النفي والقتل، لذلك يتعلق الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى على التهديد لهوية المجتمع، إذ أن المجتمع سيندثر إذا فقد هويته (مرابط،2010،ص138).يتعمق الأمن المجتمعي في الدول الضعيفة التي تتميز بعدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها ، و في ظل هوية ضعيفة مع تقلص في التناسق الاجتماعي .(مرابط،ص139)

يتحدث عبد الله العروي على الحد الأدنى من الإجماع الذي يفضي إلى تشكل الدول و ثباتها فيقول : لكي تتكون أدلوجة دولوية لا بد من وجود قدر معين من الإجماع العاطفي، والوجداني، والفكري ، بين المواطنين، وهذا الإجماع وليد التاريخ، وفي نفس الوقت تعبير عن مصلحة حالية(العروي،1981).إن غياب المشترك التاريخي، وعدم استيعاب جميع المكونات الاجتماعية في مؤسسات الدولة، وغياب الدولة الحديثة مفهوما وآليات، أنتج فيما أنتج انفجارا للهويات الفرعية، وعودة من الناس إلى جماعاتهم الأصلية – مكونات ما قبل الدولة – وهو أمر ملاحظ في العالم العربي عموما حيث أزمة الدولة الحديثة تتجلى بوضوح (الإبراهيم،ص28).

المعضلة الأمنية المجتمعية هي حالة استقطاب اجتماعي حاد بعلاقات صفرية ، تجعل المكونات مستنفرة ضد بعضها ، إذ ترى في كل ممارسة اجتماعية عملية تهديد لمصالحها ، هذا الأخيرة التي تدركها من خلال هويتها ، فالمعضلة الأمنية مخرج لتفاعل مدخلات مركبة ، تجمع بين تراكمات الخزين التاريخي ، و انعكاس الخبرات

الاجتماعية ، أو بفعل استراتيجيات التجزئة المجتمعية التي تستهدف هوية المكونات ،بالإقصاء ،أو التمييز، أو التصنيف، بغية المكاسب السياسية .

كما قد يكون المأزق الأمني المجتمعي آلية ضمن استراتيجيات التفكيك الاجتماعي للدول والمجتمعات، حيث أن مناخ التذرر، والعداوات الداخلية، يمكن من التدخل الخارجي، مع ما يتيحه هذا التدخل من فرص لإعادة الهندسة الاجتماعية، كما أن خطاب الإصلاح و المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، يتراجع في مناخ الاستقطاب والترصد ذو البعد الهوياتي لصالح السلطوية و الشمولية، وعليه تستثمر النظم التسلطية في صدم الهويات المجتمعية.

4. العوائد السلطوية لتسييس الهوية الطائفية

المجتمع التعددي كما يعرفه آرنت ليبهارت Arend hiphart هو: المجتمع المُجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له(https://cutt.us/CbvPa).هذه البيئة المجتمعية المجزأة تجسد الإمكان المجتمعي لتوظيف الممارسات السلطوية ،التي تستثمر في الهويات الفرعية داخليا وخارجيا لغايات متعددة ليس أولها تعطيل الإصلاح السياسي، وجعل المطالبة بالمشاركة في السلطة تهديدا لأمن المجموعات ضد بعضها، لأنها ستسمح للأقلية بأن تحكم ،أو لأنها ستساوي بين المواطنين في الموارد، أو لتصوير النظام أنه الضامن الوحيد لأمن الطوائف ضد بعضها .

في كل المجتمعات تؤدي التحولات إلى تغير الهويات الفردية والمكانة الاجتماعية والتطلعات، ويقود ذلك بالضرورة إلى ظهور مطالب جديدة، وتوازنات وقوى اجتماعية مختلفة، وأنماط وتعبيرات ثقافية غير مألوفة. ينعكس هذا خصوصا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات من جهة ، ومراكز السلطة و النفوذ من جهة أخرى. يتزايد شعور الناس بذاتهم وخصوصياتهم وعناصر تمايزهم، ويزداد إلحاحهم على إقرار المجتمع الوطني والدولة لهذه الخصوصيات باعتبارها حقوقا (السيف،2013،ص44) .

ينعكس الانعزال في الخطابين الديني والثقافي على سلوكيات الأفراد، فيعيشون حالة العزلة عن الآخر حتى في المواقع التي يمكن أن يحصل فيها اللقاء – كالجامعات مثلا- وتساعد حالة العزلة في أسطره الآخر، وتصويره طائفيا شرسا. لكن التعاطي بهذا الشكل المتوجس لا يحل الأزمة بل يكرسها (الإبراهيم،ص316).لذلك تعمد النظم السلطوية على تكريس حالة الانعزال بين الكتل الاجتماعية بغية ديمومة حالة التفكك، وإقرار الخوف والشك المتبادل بين المكونات ،والتي تفاقمها الذاكرة المتوترة .هذه الحالة تأسر المكونات وتجعلها تتخاوف بدل أن تتشارك، وبناء عليه يصبح الأمن المجتمعي محل شك ، والضامن الوحيد للحفاظ عليه هو الحفاظ على الوضع الراهن .

الوضع الراهن هو امتداد لعملية المزج بين حقل الدولة وحقل التاريخ ، بحيث يكون التاريخ جزءا من بناء الدولة، مساحة التاريخ هذه في جسد الدولة هي ذاكرتها. غير أنها (الذاكرة) لم تستطع أن تكون النسيج الموحد للأمة، إنها ذاكرة انقسامية تعيد إنتاج الماضي، وتراتبياته ، وطبقاته ، ووجوه حكامه ومحكوميه (سعيد،2010،ص10).وبالتالي فهي تضمن استمرار السلطة ،عبر استمرار مبررات وجودها ،وآليات سيطرتها. وعليه فمنابع الانبعاث الطائفي متنوعة بتعدد أبعاده وتركب تداعياته، انطلاقا من عبء الخزين التاريخي، واستحضار شقاقات الماضي، إضافة إلى التنافس بين الجماعات حول الموارد المادية والرمزية، والتي تقتضي توظيف التباينات الثقافية، والخصوصية الطائفية في عملية الشحن الداخلي و التثوير ، بدعوى حماية الطائفة و الجماعة .

إن غياب العدالة الاجتماعية هو الذي يحول عناصر التمايز(المادية أو الثقافية) إلى خطوط انكسار في علاقة الأقلية بالنظام السياسي. الذي يولد المشكلة ليس التعدد المذهبي ، بل التمييز الطائفي . والتمييز سياسي في حقيقته ولو لبس رداء الدين، ولو لم يكن التبرير المذهبي فعالا لرأينا واجهات أخرى تلعب الدور نفسه ،إذ تميل النخب السياسية إلى تنشيط الخطاب المذهبي الطائفي بالنظر إلى عاملين : أولهما قدرة هذا الخطاب على التعبئة وتوفير المشروعية، وثانيهما قدرته على ترسيم الحدود الجغرافية أو الاجتماعية لموضوع المشكلة (السيف،ص180).إن تطويع الهويات الانقسامية له عوائد سلطوية ،رغم ما يكتنفه من تحديات على أمن المجتمع، فهو يحول الفسيفساء المجتمعية، إلى كتل مغلقة ومستنفرة داخل حيزها الاجتماعي، وتعمل على الحشد الداخلي ضد السلطة – وهو ما يشرعن القضاء عليها وإضعافها- أو ضد المكونات الأخرى، ما يجعلها تدفع نحو استمرار السلطة الحالية التي تشكل ضمانة أمنية .

تفرز الانقسامات العمودية شبكة من المتنفذين وأصحاب المصالح من قادة الطوائف، وزعماء الجماعات الهوياتية، ممن استفادوا في سياق الانقسام ،من امتيازات الزعامة السلالية والعائلية التي توفرها البنى الاجتماعية التقليدية، هذا السياق الاجتماعي جعل من هذه الطبقة متغير مهم وفاعل في مسار علاقات الطوائف تجاه بعضها، وكذا تجاه الدولة ، من خلال خطابهم الموجه للداخل و الخارج .

تعتبر الدولة الوطنية حديثة مقارنة بالمكونات السيسيولوجية من قبائل و طوائف، وجماعات مذهبية وعرقية، راكمت منظومة علاقات ومصالح وروابط عبر المراحل الزمنية المتعاقبة ،لذلك فعملية نقل الولاء لهذا الكيان تواجه تحديات كبيرة. كما يولد وجود الدولة حالة عدائية من طرف هذه الكتل، التي ترى فيها مكونا عدائيا، سيقضي على هذه الجماعات، بحيث يصبح صراعها مع الدولة صراعا وجوديا، ما يدفع بها لتحدي فكرة الإصلاح السياسي الجامع، فما بلك إذا لم تتوفر ضمانات لإصلاح حقيقي ،لذلك تعمل على تعميق الانتماءات الجزئية ، التي تغذي وجودها ، و تضمن ولاء أفرادها .إن فكرة الطائفية و مجتمع الطوائف قائمة على علاقة الرعايا مع زعيم الطائفة، و هي علاقة استتباع تتناقض مع روح المواطنة كعلاقة ندية، هذه العلاقة تهدد نفوذ ومصالح معقدة لأمراء الطوائف، تدفع بهم غالبا لوضع العراقيل، و تزييف الوعي أمام تجسيد المواطنة كممارسة، و نقلها من النظرية للتطبيق .

تعد التأثيرات المتجاوزة الحدود ، واستخدام البعد المذهبي ورقتين في السياسة الخارجية لعدد من الدول، وأحد أهم مصادر حفز الانتماءات الطائفية، غير أن التشديد المفرط على هذا البعد يعرض الباحثين لإشكاليتين أساسيتين (العوفي،2017،ص519):

- أولاهما صرف الانتباه عن الفاعلين المحليين ، وإهمال السياقات الوطنية التي يتفاعل ضمنها، وهو ما قد يؤدي إلى الإخفاق في تميز استجابة المنتمين للأقلية المذهبية في دول مختلفة.
- ثانيهما أن مثل هذا التركيز يخفق في تفسير أصول تشكل الطائفة لكونه يتخذها معطى في التحليل.

تعكس الاستراتيجيات الغربية عموما والأمريكية خصوصا توجهات مراكز الفكر، التي تمثل خطاب الاستشراق الجديد ، الذي يدعو للاستثمار في خطوط الصدع المجتمعي، وضرورة إعادة هندسة المنطقة العربية على أسس الهويات الفرعية، باعتبارها الهويات الأولية التي تحمل القدرة على الصمود، كما جاء في أطروحة رالف بيترز حدود الدم، وهذا بفعل الاستحالة المواطنية، والاستعصاء الديمقراطي كما ينظر برنارد لويس .حيث كان للدور الغربي والتدخلات الأجنبية الأثر البالغ في إجهاض المسار الديمقراطي، والاستثمار في التناقضات الداخلية في الدول العربية، وهو ما مثل تحديات وجودية للدولة العربية، علاوة على كونه كابح لفكرة المواطنة في سياق مأزوم، حول التنوع إلى مصدر تهديد، وعبء وجودي .

أكدت حالة الاستقطاب الطائفي التي أعقبت الربيع العربي وما تضمنه من توترات أهمية إستراتيجية التطييف في سياسات الدول داخليا وخارجيا ،عبر حرف مطالبات الإصلاح وتحويلها إلى مطالب فئوية ،تجهل المكونات

الطائفية متصادمة ،باعتبار كل طائفة تعمل على التمدد على حساب المكونات المقابلة ، كما أبرزت أهمية الهوية الطائفية في إستراتيجية القوى الإقليمية ،التي اعتمدت الخطاب الطائفي في تكوين أحلاف إقليمية ،وفي تحويل مواطن التعدد الطائفي إلى ساحات حروب بالوكالة ،ظاهرها صراع طائفي ،لكن حقيقتها مشاريع متضاربة، على حساب الأمن المجتمعي للدول المفككة .

الطائفية بقدر ما هي تهديد أمني – مجتمعي ينذر بتشظي الدولة لصالح المكونات الفرعية التي تكونها، إلا أنها توفر فرصة وشبكة مصالح متداخلة ، تعطل الإصلاح السياسي، وتؤخر المطالب بالمشاركة في الثروة والسلطة ،تعمل على ديمومة المنظومات التقليدية التي تجسد ثقافة الاستتباع ،ولا تسمح بالمسائلة والشفافية، لأن البيئة صراعية ،والمكونات في حالة حرب ضد بعضها ،وهذا سياق ملائم للاستبداد السياسي .كما توفر الطائفية شبكات داخلية تستفيد من وجودها كبناء اجتماعي وكثقافة ،تكرس طبقة سلالية تعمل على أن تكون وسيط بين الدولة والرعايا، أو تطوع الطائفة في استراتيجيات القوى الكولنيالية .

5. رهانات الطائفية : بحث في التداعيات المركبة على الأمن المجتمعي

يسمح توظيف الطائفية باستغلال التناقضات الهوياتية في الصراع السياسي .لكنه يخلف تداعيات مركبة تمتد من الفرد مرورا بالمجتمع وصولا لتهديد بقاء الدولة .هذا السياق المأزوم يولد بيئة صراعية تفتح الباب لرهانات ممتدة من الصعب التحكم بها .تبدأ كسياسة متعمدة لتتحول لواقع اجتماعي وسياسي يصوغ الإدراك والسلوك والمصالح ، ليتحول لمؤثر يأسر الجميع ضمن حيز الطائفة .

تأجيج الطائفية يحصل بفضل تسييس المذهب من قبل التيارات الدينية ، وبفضل مذهبة السياسة من قبل السلطة، فيتحول التمايز الثقافي بين الأقلية والأغلبية إلى حرب إلغاء ونكران للحق في التعبير عن الذات وعن الخصوصية الدينية والثقافية ، ومما يزيد المشكلة تعقيدا هو التفكير في تحالفات خارجية يتأمل منها تقديم الحماية للأقلية في حين تحدث العكس، عندها تبدأ السلطة المستبدة تبرر اعتصابها للسلطة السياسية وتهميشها للآخرين ثقافيا ودينيا بحجة حماية الأكثرية من التدخل الخارجي (الإبراهيم،ص45).تصبح الوحدة الوطنية محل شك ،ويصبح التنوع مولدا للتهديد الداخلي والخارجي ،ويتحول الصراع الطائفي لصراع ممتد ، يعيد إنتاج الماضي ،ويصوغ المستقبل .

تعمل الطائفية على استغلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية للترويج لدين أو لمذهب، بغرض قمع الآخر الذي يشكل أقلية ،وإرهابه عندما ينادي بالمساواة والحقوق، وهو ما يعمل على كبح العيش المشترك والسلم الأهلي ،بفعل تهميش تاريخ الوطن الجامع لصالح إبراز تاريخ طائفة محددة، والاستعلاء على الآخر الشريك في الوطن، وهو ما يؤدي إلى ضرب مبدأ المواطنة، ويعمل على تقديم الولاءات الفرعية و الطائفية على الولاء للدولة، وينتج عنه تفكك النسيج المجتمعي (https://cutt.us/oqLUz).المجتمعات المنقسمة تشيع فيها القوالب النمطية تجاه الآخر، وهذه القوالب الإدراكية تتسم بالتصلب المفرط عن جماعة معينة، يتم في ضوئها وصف وتصنيف الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعة بناء على مجموعة من الخصائص المميزة، أو أنها تمثل تعميمات مفرطة عن خصائص مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة (عبد الله،1989،ص54).

تتوارث الجماعات الذاكرة المشتركة التي تعزز الانقسام ،مع ما تحمله من خطاب كراهية وتخويف من الطوائف المقابلة ،وتتحول الدولة من فضاء لصوغ هوية وطنية جديدة تتمازج فيها الطوائف والمكونات ،لتصبح مولدة لصراعات جديدة من خلال الجرح الثقافي الذي تتعرض له المكونات الطائفية عبر خطاب الكراهية والتنشئة التحقيرية التي تنتشر في المدرسة ودور العبادة والإعلام ضد الآخر، ليتحول من شريك في الوطن لمنبوذ ومخالف .وهو ما يؤهل هذه الجماعات لتنحو نحو التطرف المضاد وتعاطي خطاب الخوف الذي قد يدفع نحو سلوكات عنيفة بغرض حماية الذات .

يعمل هذا البناء الاجتماعي على إعادة إنتاج التمييز ونقله عبر الأجيال المتعاقبة من خلال التنشئة الطائفية، حيث يمكن الحديث عن نوعين من التمييزDiscrimination: التمييز الرسمي Official، والتمييز الخاص Private، فالأول (الرسمي) تقوم به سلطات المجتمع الذي يوجد فيه التعصب بصورة صريحة، ويطلق عليه العزل Segregation أو الفصل، وهذا التمييز الرسمي يشمل مختلف الجوانب السياسية والدينية والقانونية والاجتماعية والتعليمية، ومختلف التسييرات العامة في المجتمع (عبد الله ،ص58).

المجتمع الطائفي مجتمع خال من ثقافة الاعتراف ، ليس الاعتراف بحق المخالف في الرأي و الاعتقاد ، بل حتى بالحق في وجوده ، إنه مجتمع يعاني فقرا فادحا حتى في قيم الصفح و العفو و المساكنة ، لذلك تراه مستفزا ضد بعضه ، و عليه فهو مجتمع منقسم عمودي العلاقات لا أفقيها ، يفتقر إلى علاقات الاندماج الاجتماعي، وإلى الشعور بالانتماء المشترك ، لذلك يكون هشا و رخوا ، ويسير الاختراق الخارجي، وتبحث عصبياته عن الحماية من الخارج ، فتكون كل واحدة منها تبعا لدولة أجنبية (بلقيز،ص16).وهو ما يمثل فرصة للقوى الكولنيالية أو للصراعات الإقليمية لتفكيك الدول وتركيبها انطلاقا من مصالح خارجية ،طوعت تناقضات داخلية لتخدم سياساتها ،وعليه فالأمن المجتمعي أحد ثغور الأمن الوطني ،والممارسة الطائفية عبر التمييز أو خطاب الكراهية تمثل المقدمة للتدخل الخارجي .

تداعيات الطائفية مفتوحة ويصعب التحكم بها ،نظرا لشساعة الحيز الذي تشمله الطائفية من الإدراك للفرد وصولا للاستراتيجيات الدولية، وأيضا من الاستثمار في الماضي عبر القراءة الانتقائية ،وصولا لصوغ المستقبل عبر الاستئسار لخيبات الحاضر.

6. مسارات الانعتاق من الأزمة الطائفية

ليست الطائفية قدرا للمجتمعات المتعددة ، ولا يخل مجتمع إنساني من حتمية التنوع . لكن الخطر هو في التوظيف السياسي للتنوع داخليا وخارجيا ، باستغلال الصدوع المجتمعية ،وتحويل التنافس داخل القنوات السليمة عبر الانتخاب وحفظ حقوق المواطنين ،إلى صراع صفري بين الكتل المجتمعية ،وهذا السياق له وكلاء ورابحون.

لا يبدو حل المسألة الطائفية مستحيلا، والقول بوجود حتمية تاريخية لتفشي الطائفية في مجتمعاتنا، هو محاولة تبريرية لفشل الدولة والنخب الفاعلة فيها في إنتاج هوية وطنية جامعة بل تعمدها في كثير من الأحيان إيجاد الصراعات الطائفية من أجل دوام التحكم والسيطرة، فالعودة إلى الأصل السياسي للمشكل الطائفي والحديث عن تكوين الدولة للأمة الوطنية التي تضع السلطة السياسية أمام مسؤولياتها التاريخية في معالجة المسألة الطائفية، هي ليست قضية مستحيلة، فتوفر إرادة سياسية في التحديث والتطوير وإنشاء كيان وطني يجمع مواطنيه يمكنه معالجة الكثير من رواسب الطائفية في مجتمعاتنا (الإبراهيم،ص54) ،عبر تصحيح الخلل البنيوي الذي رافق الدولة ما بعد الكولنيالية التي لا زالت أسيرة الحيز الهوياتي الضيق، وتعمل على تسييس الهويات الفرية، الاستثمار في الصراعات الاجتماعية الممتدة لتعطيل الإصلاح السياسي .

لذلك فمعالجة النزاع الطائفي يجب أن يركز على العوامل الجوهرية التي تقف وراءه ،أي غياب العدالة الاجتماعية ،وهذا يشير إلى حقيقة أن الدولة هي المسؤول الأول عن المشكلة، لأنها الجهة الوحيدة القادرة على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات ،التي ترسي العدالة الاجتماعية ،أو العكس (السيف،ص198).يجب حماية التنوع والتعدد بما في ذلك التعدد الطائفي، وفي نفس الوقت لا بد من خلق حالة يقودها نظام أوسع، يتعدى ولكن لا يلغي التعدد، يحرر الإنسان من عبء العصبية لأجزاء معينة من انتماءاته، فالزمن المعاصر الذي يتشابك فيه القريب مع البعيد زمانيا ومكانيا في علاقات معقدة، يتطلب مبادئ تنظيمية مختلفة، تسمح للفرد بتحقيق ذاته

المتنوعة، دون أن يكون مطلوبا منه أن يختار جانبا واحدا من ذاته ،والتصرف بوعي مبرمج يعتقد أنه كل هويته (بدارين،ص08).

المجتمعات التي تتنوع تكويناتها الاجتماعية تقتضي ديمقراطية ناضجة يمكنها أن تعنى بالتعدد الثقافي وما يقترن به من تنوعات اجتماعية وفكرية. لكن الدولة الحديثة في الوطن العربي لم تعمل على استيعاب الانتماءات السابقة لها، أو أن تُكامِل بينها عبر نقلة ديمقراطية حقيقية (https://cutt.us/964Hl) .تختفي الانقسامات مع وجود مشروع وطني جاد ومتعدد الأبعاد، يأخذ على عاتقة استيعاب كل الانقسامات في بوتقة وطنية واحدة دون افتئات على خصوصية هذه الانقسامات وفي ذات الوقت دون السماح لها أيضا بالانحباس والتقوقع الفئوي والطائفي والقبلي(https://cutt.us/VDr0T). وبالتالي يتحول الانقسام إلى تعدد وتنوع يثرى الدولة والمجتمع ،عبر تجنبيها دوامة الصراع اللا منتهي ،مع مار يجره من أزمات .

نجاح إستراتيجية الاندماج الوطني ،رهن بقدرتها على كسر جدار العزلة، الناتج عن تحول الاختلافات الثقافية الاجتماعية، إلى مبررات للتمايز والتمييز ،أي إعادة الهويات الفرعية إلى مكانها الطبيعي كعنصر تنوع ، بعدما تحولت إلى خط حدود بين الأطياف الاجتماعية (السيف،ص199).وهذا عبر اعتماد المواطنة كممارسة تعمل على الدفع نحو التجميع، وجعل الوطن الجامع هو الأرضية المشتركة لجميع مكوناته، دون الالتفات لانتماءاتهم الفرعية، فالمواطنة تؤسس لعلاقة تعاقدية قائمة على الحقوق والواجبات، بينما الطائفية تعتمد على نظام الرعايا .وعليه فرغم أن قيمة الانتماء هي فكرة مشتركة بين الهويات الفرعية وفكرة المواطنة، إلا أن البعد الدلالي لهذه القيمة يختلف باختلاف الغاية منه، ونمط توظيفه، وانعكاس هذا التوظيف على واقع الجماعة، سواء كانت دولة ،أو طائفة .

لا وجود لأمن مجتمعي متين ومحمي دون استيعاب لمكونات الهوية الوطنية ،وجعلها شريكة في الوطن ،شريكة في التحديات وشريكة في المغانم ،عبر إصلاح سياسي يتبعه إصلاح ثقافي واجتماعي وتربوي، يمتد لمؤسسات التنشئة الاجتماعية ،لكن كل هذا الجهد لا معنى له دون تنازلات سياسية ،عبر التخلي عن الفكر السلطوي الأحادي، الذي ينظر للدولة باعتبارها للطائفة أو المنطقة، ويستثمر في الانقسامات الهوياتية، لأن هذا السياق يجعل أي إرادة ثقافية أو تربوية فاقدة للمعنى أمام سطوة الممارسات السلطوية .

خاتمة:

من السهل توظيف الهويات واستدعاءها في الصراع السياسي ،من اجل تحقيق مكاسب مؤقتة شخصية أو حزبية أو طائفية .لكن من العسير تطويق تداعيات تسييس الهوية الطائفية ،مع ما تحمله من تذرر وانقسام يهدد السلم الأهلي والأمن المجتمعي ويحفر الطوائف ضد بعضها ، نظرا لما يخلفه من حالة شك وتخاوف ، تزعزع الثقة المجتمعية ،وتستهدف الشعور بالانتماء وترده إلى الانتماء الأولي للطائفة أو الهوية الفرعية في مقابل الآخر ، لأن الدولة في هذه الحالة أصبحت مكونا مقابلا ، تعبر عن هوية طائفية منافسة .

ازدهار الانتماءات الفرعية يسهل التدخلات الأجنبية ،بالتحالف مع القوى الدولية، من خلال الانتظام في استراتيجياتها المتنافسة حول مناطق النفوذ ، لذلك دائما ما تجد القوى الكولنيالية تستثمر في الهويات الفرعية ، وتعتمدها في الهندسة الاجتماعية التي تمكن من تفكيك الدول وتركيبها على أساس مصالح القوى المتنافسة ، وعبر مدخل الهوية الفرعية .

الحل في مواجهة مأزق الطائفية هو التأسيس للإصلاح السياسي الذي يعتمد بعث قيم المواطنة ، التي تجعل التنافس يتحول إلى تشارك حول الموارد ،ولا تضيق حيز الانتماء للدولة بل توسعه ليشمل كل المكونات ،بمحاربة التمييز لا السعي لإنهاء التنوع. وعليه تصبح الدولة امتدادا لكل المكونات التي ترى فيها تعبيرا عن

خصوصياتها وضامنا لأمنها . ولعل هذا هو السبيل لتلافي النهايات المفتوحة والتداعيات المزمنة لتسيس الهوية الطائفية .

قائمة المراجع

أولا–الكتب

الإبراهيم ،بدر، الصادق، محمد .(2014) .الحراك الشيعي في السعودية تسييس ا لمذهب ومذهبة السياسة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر .

بلقيز، عبد الإله و آخرون .(2013). الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

بوسكين، سليم.(2015). تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم العلوم السياسية .

الديني ،يوسف . (2011). الطائفية صحوة الفتنة النائمة ، الإمارات : مركز المسبار للدراسات و البحوث.

الحسيني، موسى .(2017). الطائفية في الوطن العربي أسبابها و مظاهرها العراق نموذجا، القاهرة : شمس للنشر .

لوبون ،غوستاف .(1991). سيكولوجيا الجماهير(ترجمة: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي.

منيغر، أسماء.(2014) .التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي ، مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، جامعة سطيف 2 : قسم الحقوق.

السيف، توفيق.(2013). أن تكون شيعيا في السعودية : إشكالات المواطنة والهوية في مجتمع تقليدي ، (د.م.ن).

عامل، مهدي.(2003). في الدولة الطائفية ، بيروت: دار الفارابي.

عبد الله، معتز سيد.(1989). الاتجاهات التعصبية ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

العروي، عبد الله.(1981). مفهوم الدولة ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي .

العلواني ،طه جابر .(2004). العراق الحديث بين الثوابت و المتغيرات ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية .

العوفي، أحمد سعد.(2017). الهوية الشيعية في صيرورة تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية، في المسألة الطائفية وصناعة الأقليات، إعداد وتحرير جمال باروت، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

غليون، برهان.(1990). نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، بيروت :المركز الثقافي العربي .

غليون، برهان.(2012). المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات .

ثانيا –الدوريات والملتقيات

أ/المجلات

بن مبارك، علي .(2016). الطائفية و مقومات الخطاب الطائفي : تأملات و استشرافات . سلسلة ملفات بحثية.يوليو 2016،ص 45-66.

البياري، عبد الله .(2011) .الهوية . مجلة رمان . العدد العاشر ،ص 21.

زقاغ ، عادل . المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة . المجلة الجزائرية للسياسة العامة . العدد 1 ، ص 60-72.

حامدي، أمبارك.(2016) . الطائفية في اللغة و الاصطلاح .سلسلة ملفات بحثية . يوليو 2016 ،ص85-92.

مرابط ،رابح .(2010) .المأزق الأمني المتعدد الأبعاد . مجلة دراسات إستراتيجية . العدد العاشر ،ص 131-135.

سعيد ، حيدر.(2010).المسألة الشيعية في المخيال السياسي العربي . مجلة آفاق المستقبل . العدد 8 ،ص 8-10.

سويلم،عبد المجيد. (2007) . الطائفية من منظور مختلف . مجلة تسامح . العدد 16 ،ص107-110.

عبد الجليل، المنصف.(2016). البهائية هل هي فرقة أم طائفة أم عقيدة . سلسلة ملفات بحثية. يوليو 2016 ، ص 82-40.

ب/ الملتقيات

بدارين، إيميل .(2014) .من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية، الدورة الثالثة للمؤتمر السنوي الثالث في قضايا الديمقراطية ، المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير .الدوحة. أيلول سبتمبر 2014.

السيف، توفيق .(2007) .المسألة الطائفية بحث عن تفسير خارج الصندوق المذهبي ،مؤتمر الوحدة الإسلامية وديعة محمد صلى الله عليه و سلم . مملكة البحرين ، 28 إلى 30 ديسمبر.

ثالثا–المواقع الالكترونية

برهان غليون ، الطائفية في الدولة و المجتمع ،2006/08/21، عبر :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=73336&r=0

محفوظ ، محمد ،الدولة والطائفية في الخليج العربي ،2011/12/19، عبر : https://cutt.us/wLtHd

المرشد، عباس، الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين، 2016/06/13،عبر : https://cutt.us/UEmsZ

العطار، حسن ،بين الديمقراطية والديمقراطية التوافقية ،2018/02/09،عبر:

http://elaph.com/Web/Opinion/2018/2/1190862.html

السنوار، أماني ،مدرسة كوبنهاجن و لعبة الدكتاتوريات الأمنية، 2015/11/10،عبر :

/https://www.sasapost.com/opinion/copenhagen

فاروق، عبد اللطيف، الطائفية قراءة في المفهوم و دلالاته ، عبر : http://fekr-online.com/index.php/article

الشيمي، محمد نبيل، الطائفية و آثارها التدميرية على نسيج المجتمعات عامة و كيف نعالج مسبباتها،2015/11/21، عبر: https://democraticac.de/?p=22853

الغذامي، عبد الله ،الهويات الثقافية و الهويات الجذرية ،2011/08/04، عبر :

https://www.youtube.com/watch?v=OheUcxJ9Os0

الغزالي، ناصر، النزعة الطائفية تجلياتها و دورها في المجتمع السوري ، 2012 ،عبر :

.http://www.achr.eu/naser.tafeh.pdf